احتكار العراق لظاهرة المعارضة الخارجية!!

صالح القلاب

تكاد تكون ظاهرة «المعارضة الخارجية» بالنسبة للعرب مقتصرة على العراق فمنذ انقلاب يوليو (تموز) 1958 وما تلاه من انقلابات وتصفيات وهناك باستمرار وفي كل المراحل والعهود تجمعات سياسية عراقية تتمركز مرات في القاهرة ومرات أخرى في دمشق او بيروت وفي عواصم دول اوروبا الشرقية عندما كانت هذه الدول تابعة للاتحاد السوفياتي وجزءا من المعسكر الشرقي الاشتراكي او الشيوعي.

وبالطبع فإن دولا عربية أخرى عرفت ظاهرة المعارضة الخارجية من بينها المغرب والاردن والبحرين في فترة من الفترات ومن بينها مصر في زمن الرئيس السادات في مرحلة الشروع في عملية السلام ومن بينها سوريا في فترات الانقلابات العسكرية المتلاحقة كما ان من بينها السودان في السابق واللاحق وحتى الآن، لكن بصورة عامة فإن حقوق الطبع بالنسبة لهذه الظاهرة، ظاهرة المعارضة المهاجرة الخارجية، قد تكون مقتصرة على العراق دون غيره من الدول العربية.

وهنا فإن السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو: لماذا يا ترى يكاد العراق ينفرد بهذه الظاهرة عن باقي الدول العربية؟

حقيقة ان الاسباب كثيرة وكثيرة جدا وأولها ان الانظمة التي تعاقبت على حكم العراق منذ الاطاحة بالملكية في انقلاب يوليو (تموز) الشهير 1958 لم تعرف التسامح ازاء معارضيها من نظام عبد الكريم قاسم الذي كان عنوانه محاكمات المهداوي «القرقوشية» الى نظام عبد السلام عارف ثم عبد الرحمن عارف ثم عهد عودة حزب البعث الى السلطة الذي أكل نفسه وأكل غيره كما تأكل القطة ابناءها واكثر ثم مرحلة ما بعد غزو الكويت التي شهدت «هروبا» من بغداد لأكبر واهم اعمدة النظام لم تشهده أي مرحلة سابقة.

هذه مسألة، أي مسألة عدم التسامح والعنف التي حكمت علاقات الحاكم بمعارضيه على مدى نحو خمسة عقود ماضية، ثم هناك الاشكالات القومية والمذهبية التي بقيت متأججة باستمرار واهمها وعلى رأسها قضية الأكراد التي لم تمر إلا بفترات هدوء قصيرة جدا والتي ما تكاد تهدأ حتى تنفجر مرة أخرى بأعنف وأخطر مما كانت عليه.

وإزاء هذه الوضعية كلها فإنه يحلو لبعض المدافعين عن القمع الفريد الذي شهدته العقود الاخيرة، سواء كان هذا الدفاع عن قناعة او مدفوع الأجر، القول ان الشعب العراقي شعب دموي وان الديمقراطية لا تلائمه وان الدليل على هذا حادثة الحجاج بن يوسف الثقفي الشهيرة. وبالطبع فإن هذا تجن ما بعده تجن فشعب عريق اعطى للبشرية

شرائع حمورابي وكل هذه الانجازات الحضارية والثقافية والفنية لا بد وبالتأكيد انه يستحق ان يتمتع بما تتمتع به شعوب أخرى من ديمقراطية وحريات عامة.

هناك شعوب كثيرة عانت مما عاناه ويعانيه الشعب العراقي واكثر ولكن ما يميز الحالة العراقية ان مسلسل العنف لم يتوقف ولم يمر بمرحلة التقاط انفاس على مدى نحو نصف قرن وان كل حلقة دامية كانت تفضي الى حلقة جديدة اكثر دموية، وذلك الى حد ان من يسمع تصريحات قادة المعارضة وبياناتهم لا يصدق انهم سيخرجون عن السياق العام الذي حكم بلاد النهرين منذ نهايات خمسينات القرن الماضي وحتى الآن.

كان صدام حسين لاجئا سياسيا في القاهرة وكان طارق عزيز لاجئا سياسيا في دمشق وبالاضافة الهما كان هناك في هاتين العاصمتين وعواصم عربية وغير عربية أخرى آخرون، اصبحوا في ما بعد جلاوزة المراحل المتعاقبة، وكل هؤلاء عندما كانوا في معارضة الخارج اصدروا بيانات جميلة واطلقوا وعودا براقة وعللوا الشعب العراقي بالديمقراطية والحريات العامة وبالرفاه وحقوق الانسان.

ليس صحيحا ان الديمقراطية لا تلائم الشعب العراقي ويقيناً ان الذين يروجون لمثل هذه القناعات اما ان في صدر كل واحد منهم حجاجا آخر، وبمقاسات هذا العصر، او انهم لا يتورعون عن الاساءة الى شعب عريق والافتراء عليه تسويقا لدموية عهود قمعية وديكتاتورية كل عهد اعطى «كرباج» القمع وهراوته للعهد الذي جاء بعده والذي كان رموزه، عندما كانوا في المعارضة الخارجية، يملأون اصابع الشعب العراقي بالخواتم الجميلة.

ودفعا لأي التباس فلا بد من الهرولة الى التأكيد على ان المقصود بهذا ليس مؤتمر المعارضة الخارجية الأخير في لندن، هذا مع ان هؤلاء وغيرهم يجب ان يضعوا في اعتبارهم دائما وباستمرار ان هناك من يحلم بأن يكرر درس صدام نفسه منذ ان كان لاجئا سياسيا في القاهرة والى ان أصبحت تماثيله تملأ ارض العراق من الشمال الى الجنوب ومن الغرب حتى سيف سعد في الشرق.

للعراقيين وحدهم الحق في الحكم على «معارضتهم»، لكن من حق أي شقيق مراقب ان يتحدث بما يراه ويستشفه. والحقيقة ان من تابع مسيرة المعارضة العراقية قبل هذا المؤتمر الاخير لا بد انه رأى اكثر من حجاج واكثر من صدام حسين واكثر من فاضل عباس المهداوي. وهذه مسألة يجب ان يتوقف عندها الذين التقوا في لندن قبل ايام، ملياً، مع الأخذ بعين الاعتبار ان سياسة العزل التي قد تمليها اطراف متحالفة على اطراف أخرى ستكون بمثابة ألغام ستنفجر في لحظة من اللحظات الخطيرة.

لا يجوز التشكيك والاستمرار بالتشكيك بمؤتمر لندن الاخير طالما ان قوى عراقية رئيسية حضرته وشاركت فيه وطالما ان شخصا يحظى بالتقدير والاحترام ويتصف بالمصداقية وحب الخير للعراق هو مسعود البارزاني قد كان احد رموزه لكن هذا لا يمنع من تذكير هؤلاء جميعا بأن «الديكتاتوريين» في العادة يتناسخون وان اخطر المراحل واصعبها

وأدقها هي مرحلة الانتقال من المعارضة الى الحكم وبخاصة ان ظروف انتقال لينين من المعارضة في باريس الى الحكم في موسكو في عربة قطار ألماني غير متوفرة ولا يمكن ان تتوفر للمعارضة العراقية.

عندما يكون هناك يقين لدى العرب كلهم ولدى العراقيين بمعظمهم ولدى دول العالم بغالبيتها ان الضربة للعراق غدت قادمة لا محالة وان تغيير النظام في بغداد غدا محسوما فإن عدم الاهتمام بالمعارضة العراقية والتعرف عليها عن قرب والاطلاع على برامجها وتوجيهاتها يصبح غير مبرر على الاطلاق ويصبح بالنسبة للدول العربية المعنية، سواء بحكم الواقع السياسي او الموقع الجغرافي، سياسة مصابة بالخطأ المسبق بالحسابات وبالنظرة الحولاء التي ستجر الى عواقب وخيمة كثيرة.

إذا كانت الضربة قادمة واذا كانت هناك قناعة بأن مرحلة ما بعد صدام حسين آتية لا محالة، أليس من واجب الدول العربية القريبة والبعيدة ان تكون قريبة من المعارضة العراقية وان لا تتركها مستفردة من قوى اقليمية ودولية لها بالتأكيد اطماع بالعراق حتى وان كانت ترفع الآن رايات الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان!!

ألا يعتبر تقصيرا وتخوفات في غير محلها ان تتخذ الدول العربية هذا الموقف «الحيادي» بينما يتقرر مصير دولة شقيقة رئيسية على هذا النحو وهذه الطريقة؟!

لا شك في ان هذه المسألة حساسة للغاية ولكن أليس من المفترض اذا كانت الضربة قادمة لا محالة واذا كان تغيير النظام لم يعد هناك مجال للنقاش حوله ان يكون للعرب رأي في مستقبل العراق على الاقل اذا لم تكن لديهم امكانيات لرد «القدر» ومنع الضربة الآتية؟!

هناك ملاحظات كثيرة على عمل ومسيرة وتاريخ المعارضة العراقية، من تحول منها الى الحكم ومن لا يزال ينتظر دوره، وهناك التزامات صحيحة ومنطقية بعدم التدخل في الشؤون الداخية لدولة شقيقة وترك شعبها يقرر ما يريده وما يختاره بنفسه لكن هل ان البديل هو ان تقف الدول العربية مكتوفة الأيدي كما هو عليه الحال الآن ومصير دولة عربية اساسية يتقرر بمساهمة اطراف اقليمية ودولية لا دافع لها إلا المصالح الخاصة.

المفروض ان تبادر الدول العربية، المعنية مباشرة على الاقل، الى الانفتاح على المعارضة العراقية فهؤلاء ليسوا عملاء ومأجورين ولا مرض طاعون لا يجوز الاقتراب منه، كما يروج البعض، انهم ابناء العراق ولقد مر بنفس وضعيتهم الرئيس صدام حسين ومعظم اركان قيادته كما مر قادة عظام عرفهم العالم من بينهم شارل ديغول وفلاديمير إلتش لينين وغيرهما.

لا يعيب هؤلاء انهم عقدوا مؤتمرهم في الخارج فظروف العراق صعبة وقاسية ليس في هذا العهد فقط، بل في عهود سابقة متلاحقة ولهذا فباستثناء فترة قصيرة في نحو منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي بقيت المعارضة

خارجية ومشردة ومطاردة وبقيت تعقد مؤتمراتها واجتماعاتها في الخارج وهذا ينطبق على الذين عقدوا مؤتمراتهم في لندن قبل ايام كما كان ينطبق على صدام حسين ورفاقه، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ان الظروف في العقود الثلاثة الاخيرة باتت اكثر تعقيدا وان العنف اتخذ اشكالا جديدة اكثر قسوة ودموية.

ربما يبرز من بين الذين التقوا في لندن ديكتاتور جديد يتجاوز بـ «أمجاد» القمع كل الذين سبقوه وربما ان الحكم البديل لحكم صدام حسين قد يذهب الى بغداد بطائرة اميركية كما ذهب الخميني ذات يوم من باريس الى طهران بطائرة فرنسية لكن هذا لا يعطي العرب الذريعة والمبرر كي يبتعدوا عن هذه التطورات كل هذا الابتعاد. فالعراق يقع في قلب المنطقة العربية، واذا كان في مصلحة العرب استقرار هذه الدولة الشقيقة فإن عليهم ان لا يدفنوا رؤوسهم في الرمال كي لا يروا الحقائق التي تتبلور يوميا وان عليهم ان يقتربوا من المعارضة ومن غيرها ليعرفوا على الاقل ما يجري وما يتم الاعداد له.

(الشرق الاوسط، 19 ديسمبر 2002)

❊ ❊ ❊

بوش يمنح المعارضة العراقية مساعدة بقيمة 92 مليون دولار

المساعدة الأميركية تهدف لتجهيز وتدريب المعارضة العراقية عسكريا خاصة تلك التي تثبت انها «ديمقراطية»

ميدل ايست اونلاين، 10 ديسمبر 2002: واشنطن - اعلن البيت الابيض الاثنين ان الرئيس الاميركي جورج بوش طلب من الكونغرس تخصيص مبلغ 92 مليون دولار لمساعدة مجموعات المعارضة العراقية في التجهيز العسكري والتدريب.

وفي مذكرة منفصلة موجهة الى وزير الخارجية كولن باول، حدد الرئيس بوش عشر منظمات تثبت انها "معارضة ديمقراطية" ما يسمح هكذا بمنحها مساعدة اميركية.

وفي الرسالة التي وجهها الى الكونغرس حدد الرئيس بوش المجموعات التي ستشملها المساعدة وهي التفاهم الوطني العراقي والمؤتمر الوطني العراقي والحزب الديمقوراطي الكردستاني والحركة من اجل الملكية الدستورية والاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

وفي المذكرة الموجهة الى باول حدد الرئيس بوش ايضا الحركة الديموقراطية السريانية وحركة الضباط والمدنيين الاحرار في العراق والجبهة الوطنية العراقية والحركة الوطنية العراقية والجبهة التركمانية العراقية والوفاق الاسلامي في العراق.

ويزيد هذان القراران الرئاسيان الموقعان في السابع من كانون الاول/ديسمبر الضغط على العراق الذي هدد جورج بوش بنزع اسلحته بالقوة.